

المحاضرة السابعة في مقياس تشريعات قانون العمل

السداسي الثالث (السنة الجامعية 2024-2025)

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص "علم اجتماع التنظيم والعمل"

علاقة العمل الفردية

علاقة العمل الفردية هي تلك التي تنشأ بين شخصين طبيعيين أو اعتباريين، أحدهما يُطلق عليه العامل أو الموظف، والآخر صاحب العمل أو المشغل، حيث يقوم العامل بأداء عمل معين مقابل أجر متفق عليه.

هذه العلاقة تركز على عقد العمل، الذي يحدد حقوق وواجبات الطرفين.

وقد تناول المشرع الجزائري علاقة العمل الفردية في الباب الأول من الكتاب الثالث العنوان علاقات العمل، في المواد من 08 إلى 79 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل.

أولاً: تعريف عقد العمل

أهم التعاريف الفقهية لعقد العمل:

* **تعريف مبسط:** هو اتفاق يتعهد بمقتضاه أحد الطرفين بإنجاز أعمال مادية ذات طبيعة حرفية مقابل عوض لصالح طرف آخر وتحت إشرافه وتوجيهه.

* **تعريف موسع:** هو اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص بوضع نشاطه في خدمة شخص آخر وتحت إشرافه مقابل أجر.

المشرع الجزائري لم يعرف عقد العمل إلا أنه أشار إلى أنه أشار إلى مبادئه العامة، حيث نصت المادة 08 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل على ما يلي: (تنشأ علاقة العمل بعقد كتابي أو غير كتابي، وتقوم هذه العلاقة على أية حال بمجرد العمل

لحساب مستخدم ما، وتنشأ عنها حقوق المعنيين وواجباتهم وفق ما يحدده التشريع والتنظيم والاتفاقات أو الاتفاقيات الجامعية وعقد العمل).

ثانيا: خصائص قانون العمل

يتميز عقد العمل بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن العقود الأخرى الشبيهة له.

أ- عقد العمل عقد رضائي

عقد العمل كما رأينا سابقا هو اتفاق قانوني بين طرفين: العامل وصاحب العمل، ينظم العلاقة بينهما ويحدد حقوق وواجبات كل منهما. ومن ثمة فهو عقد رضائي ينعقد بمجرد توافق إرادتي الطرفين، دون الحاجة إلى شكلية معينة أو توثيق رسمي. يكفي أن يتفق الطرفان على بنود العقد ليكون ملزما قانونا. وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 09 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل.

ومن ثمة فإنه لا يشترط قانونيا أن يكون عقد العمل مكتوبا ليكون ساري المفعول. فعقد العمل عقد رضائي، يكفي أن يتم التعبير عن موافقة الطرفين عليه بأي شكل من الأشكال، لانعقاد العقد وولادة الحقوق والالتزامات المتبادلة بين العامل وصاحب العمل. وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 10 من القانون 90-11.

إلا أنه إستثناء من هذه القاعدة العامة فقد اشترك المشرع الجزائري في عقد العمل المحدد المدة أن يكون مكتوبا، حماية لمصلحة الطرف الضعيف في العقد وهو العامل، ورتب على تحلف شرط الكتاب في هذا النوع من العقود، جزاء يتمثل في تحويل هذا العقد من عقد عمل محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة، وعقوبة جنائية تتمثل في غرامة مالية تتراوح بين 1000 إلى 2000 دج حسب عدد المخالفات.

ب - عقد العمل ملزم لجانبين

عقد العمل هو اتفاق ملزم لكلا الطرفين: العامل وصاحب العمل. هذا يعني أن كل طرف يتحمل التزامات تجاه الطرف الآخر، وعليه الوفاء بها.

حيث يقع على العامل أن يؤدي العمل المتفق عليه بكل إخلاص وكفاءة، وبما يتوافق مع طبيعة العمل والشروط المتفق عليها في العقد. وأن يلتزم بالأوامر والتوجيهات التي يصدرها المشرف المباشر له، طالما كانت هذه الأوامر تتعلق بالعمل المكلف به ولا تتعارض مع القانون أو النظام العام. والحفاظ على سرية المعلومات في بعض الحالات، يكون على العامل الحفاظ على سرية المعلومات التي يتعرف عليها خلال عمله، خاصة إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بأسرار الشركة أو العملاء.

وفي مقابل ذلك يقع التزام على صاحب العمل التزام بدفع الأجر المتفق عليه للعامل في المواعيد المحددة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها. واحترام حقوق العامل، بما في ذلك حقه في الإجازات، والتأمينات الاجتماعية، والتعويضات في حالة إنهاء العقد.

أسئلة مرتبطة بالمحاضرة السابعة

بناء على ما تقدم شرحه في المحاضرة السابعة، يطلب من الطلبة الإجابة عن الأسئلة التالية لقياس مدى استيعاب علاقة العمل الفردية.

1- عرف عقد العمل مستندا إلى الفقه (التعريف المبسط والموسع)، ثم بين كيف حدد المشرع الجزائري في نص المادة 08 نشوء علاقة العمل الفردية ومصادر تحديد حقوق وواجبات أطرافها؟

2- ما الذي يعنيه كون عقد العمل عقدا رضائيا وعقدا ملزما لجانبين؟

قائمة المراجع التي يمكن للطالب الاعتماد عليها في السداسي الثالث، المتوفرة على مستوى مكتبة المركز الجامعي مغنية:

- بشير هدي، الوجيز في شرح قانون العمل، علاقات العمل الفردية والجماعية، جسور للنشر والتوزيع، 2011، الجزائر
- أحمية سليمان، الوجيز في علاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، الجزائر
- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقة العمل الفردية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 الجزائر
- محمد الصغير بعلي، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2000، الجزائر
- خليفي عبد الرحمان، الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008، الجزائر